



مؤتمر الحوكمة

الإطار التشريعي والمالي والإداري

دولة الكويت - 2017

Conference of Governance

State of Kuwait - 2017



مجلس الأمة

NATIONAL ASSEMBLY

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

الورقة المقدّمة

من بنك الكويت المركزي حول

دور الحوكمة في تفعيل أدوار الأجهزة

الرقابية ومدى فعالية نظم الرقابة

بالجهات الحكومية في تقليل الهدر

في الإنفاق العام ومكافحة الفساد

يوسف جاسم العبيد | نائب محافظ بنك الكويت المركزي



قائمة المحتويات



05

ملخص وتوصيات

04

المحور الثالث

جوانب وآليات
الحوكمة في بنك
الكويت المركزي

03

المحور الثاني

قواعد ونظم
الحوكمة في
البنوك الكويتية

02

المحور الأول

التعريف بالحوكمة
وأهميتها في كل من
القطاع الخاص
والقطاع الحكومي

01

المقدمة

المقدمة

- تحقيقاً للرغبة السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه في تعزيز البناء الرشيد والصالح للدولة ومؤسساتها، وفي إطار خطة الدولة في مجال التنمية الإدارية في جميع أجهزتها، تبرز أهمية تعزيز قواعد الحوكمة المؤسسية باعتبارها من ركائز التنمية المستدامة.
- تعتبر الحوكمة منهج إصلاحى وآلية عمل تهدف إلى ترسيخ نزاهة المعاملات المالية بما يخدم الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستقرار المالي وهي مؤشر أساسي لإدارة سليمة وتوفر العدالة والنزاهة والشفافية.
- الحوكمة الرشيدة تمثل القاعدة الأساسية التي تنطلق منها جهود الإصلاح المالي والإداري.
- رغم الاختلاف في نطاق تطبيق معايير ومبادئ الحوكمة بين القطاعين العام والخاص، إلا أن تطبيقها لدى القطاع العام لا يمكن أن يكون بمعزل عن المطبق لدى القطاع الخاص.
- تعزز الحوكمة الرشيدة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وإعطائه دور الريادة لتحقيق مساهمة فعالة في عملية التنمية الاقتصادية.

دور الحوكمة في تفعيل أدوار الأجهزة الرقابية ومدى فعالية نظم الرقابة بالجهات الحكومية في تقليل الهدر في الإنفاق العام ومكافحة الفساد

المحور الثالث	المحور الثاني	المحور الأول
جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي	قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية	<p>التعريف بالحوكمة وأهميتها في كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي</p> <ol style="list-style-type: none">1. حوكمة الشركات في القطاع الخاص2. الحوكمة في القطاع الحكومي

المحور الأول

التعريف بالحوكمة وأهميتها في كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي

1. حوكمة الشركات في القطاع الخاص

- **تعريف حوكمة الشركات:** هي الأساليب التي تدار بها الشركات من خلال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف الشركة وأساليب تشغيلها والرقابة الذاتية على أنشطتها لحماية أصولها وممتلكاتها وحماية المساهمين (Shareholders) وحقوق أصحاب المصالح (Stakeholders) مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة.
- في ضوء ما شهده العالم من تحولات خاصة في دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، ولأهمية الدور الذي تلعبه الشركات في الحياة الاقتصادية، تزايد الاهتمام بموضوع الحوكمة.
- كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة عن أن ضعف معايير الحوكمة والإخفاقات في تطبيق الممارسات السليمة كان من ضمن مجموعة العوامل التي ساهمت في اندلاع الأزمة، وبالتالي أصبح تطوير معايير الحوكمة مطلب عالمي ومن ضمن المعايير المالية لإصلاح القطاع المالي العالمي.

المحور الأول

التعريف بالحوكمة وأهميتها في كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي

1. حوكمة الشركات في القطاع الخاص

إن أهمية حوكمة الشركات للاقتصاد الكويتي تتبع من كونها بمثابة **منهج إصلاحي وآلية عمل**

تقود الممارسة السليمة **تعزز** نزاهة المعاملات وتقلل من مخاطر السمعة **ترسخ**

الحوكمة كثقافة وبالتالي تكون ركيزة لبيئة تشريعية **محفزة للادخار والاستثمار + جاذبة لرؤوس**

الأموال الخارجية + توطين المدخرات **نمو الاقتصاد.**

المحور الأول

التعريف بالحوكمة وأهميتها في كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي

1. حوكمة الشركات في القطاع الخاص

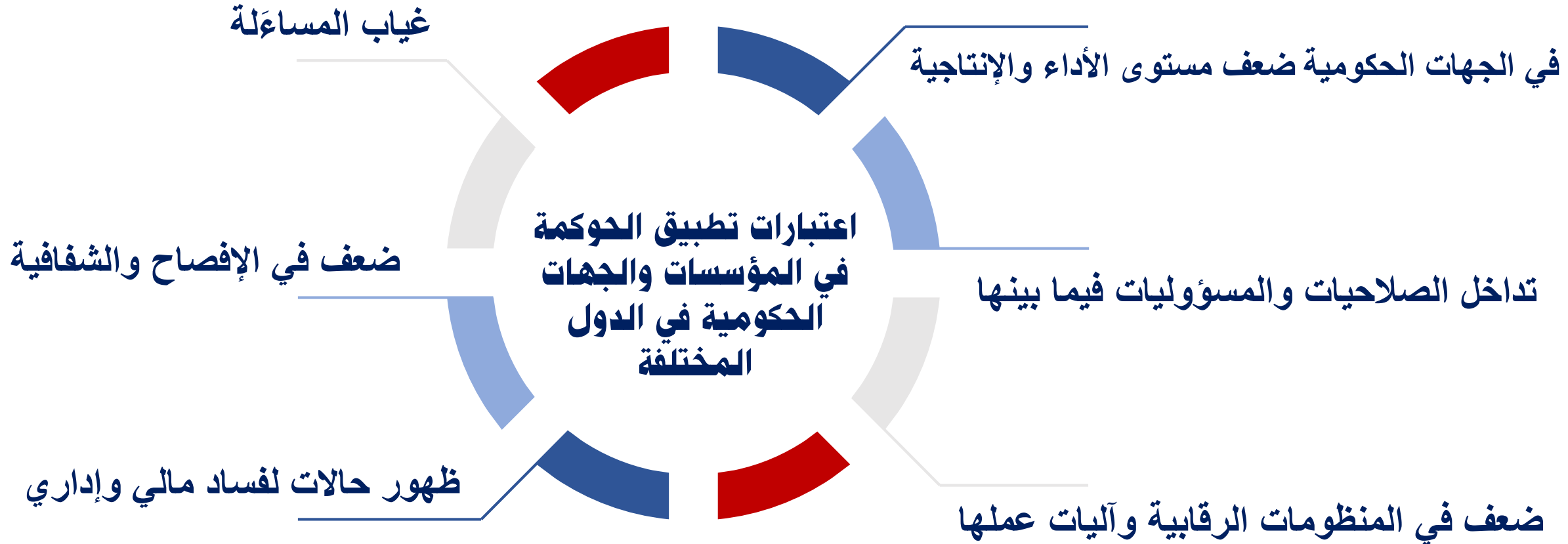
■ أهمية حوكمة الشركات:

- حماية الشركات من العديد من المخاطر، ومن أهمها مخاطر السمعة.
- سهولة الوصول إلى التمويل بتكلفة منخفضة.
- وجود علاقات ارتباط إيجابية قوية بين قواعد ونظم الحوكمة وسلامة النظم المالية التي تشكل عنصراً أساسياً في المفهوم الكلي للاستقرار المالي.

المحور الأول

التعريف بالحوكمة وأهميتها في كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي

٢. الحوكمة في القطاع الحكومي (المؤسسات والجهات الحكومية)



المحور الأول

التعريف بالحوكمة وأهميتها في كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي

٢. الحوكمة في القطاع الحكومي (المؤسسات والجهات الحكومية)

■ وعليه تركز الحوكمة في المؤسسات والجهات الحكومية على:

إخضاع نشاط الجهاز الحكومي إلى مجموعة القوانين والنظم والسياسات والإجراءات التي تستهدف تحقيق الانضباط المؤسسي في إدارة الجهات الحكومية بتحديد مسؤوليات وواجبات المسؤولين في الإدارات العليا والإدارات التنفيذية في هذه الجهات، وذلك لتحقيق غرض المحافظة على المال العام الذي يعتبر إحدى أدوات الدولة في القيام بوظائفها بما في ذلك تحسين جودة الخدمات التي تقدمها لمواطنيها استناداً إلى مجموعة مؤشرات لقياس الأداء في ضوء قوانين ونظم واضحة.

المحور الأول

التعريف بالحوكمة وأهميتها في كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي

٢. الحوكمة في القطاع الحكومي (المؤسسات والجهات الحكومية)

- من المعايير المهمة للحوكمة في المؤسسات والجهات الحكومية:

تفعيل المنظومات الرقابية وآليات عملها

نظم الرقابة الداخلية الفعالة وخصوصاً
التدقيق الداخلي

معايير الإفصاح والشفافية

توفير البيانات والمعلومات المالية وغير
المالية ذات المصدقية

دور الحوكمة في تفعيل أدوار الأجهزة الرقابية ومدى فعالية نظم الرقابة بالجهات الحكومية في تقليل الهدر في الإنفاق العام ومكافحة الفساد

المحور الثالث

جوانب وآليات الحوكمة في بنك
الكويت المركزي

المحور الثاني

قواعد ونظم الحوكمة في
البنوك الكويتية

المحور الأول

التعريف بالحوكمة وأهميتها في كل
من القطاع الخاص والقطاع
الحكومي

المحور الثاني

قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية

مواكبة للتطورات في الرقابة المصرفية الدولية، أصدر بنك الكويت المركزي في يونيو ٢٠١٢*
تعليمات إلى البنوك الكويتية بشأن قواعد ونظم الحوكمة أخذاً بالاعتبار:



الدروس المستفادة
من الأزمة المالية
العالمية الأخيرة



الأوراق الصادرة
عن لجنة بازل
للمراقبة المصرفية



المبادئ الصادرة
عن مجلس
الاستقرار المالي



توصيات تقرير
فريق عمل البنك
الدولي بشأن
تقييم معايير
الحوكمة في
البنوك الكويتية



هيكل القطاع
المصرفي الكويتي



السمات الأساسية
للاقتصاد ودرجة
اندماجه مع
الاقتصاد العالمي

بيئة داعمة للاستقرار المالي

* لتحل محل التعليمات الصادرة في شهر أبريل ٢٠٠٤

المحور الثاني

قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية

تضمنت قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية المحاور التالية:

المحور الخامس نظم وسياسة منح المكافآت	المحور الرابع إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية	المحور الثالث الإدارة التنفيذية العليا	المحور الثاني القيم السلوكية وتعارض المصالح وهيكل المجموعة	المحور الأول مجلس الإدارة
المحور التاسع حماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح	المحور الثامن حماية حقوق المساهمين	المحور السابع البنوك ذات الهياكل المعقدة	المحور السادس الإفصاح والشفافية	

المحور الثاني

قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية

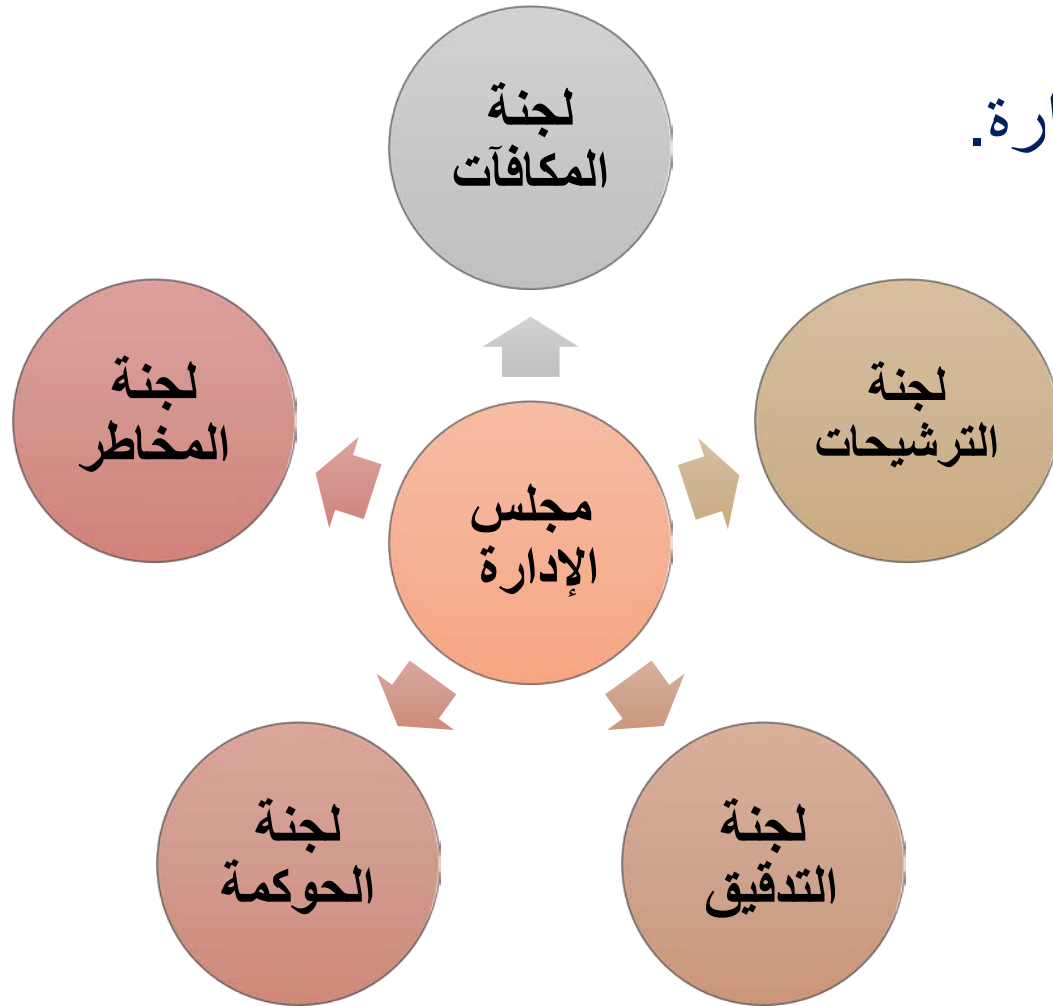
■ الدور المنوط بمجلس الإدارة:

- وضع الأهداف الاستراتيجية وخطط العمل والاطلاع بكامل مسؤولياته تجاه البنك.
- التركيز على إدارة المخاطر وحوكمتها، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية.
- ترسيخ مبدأ استقلالية مجلس الإدارة (اتخاذ القرارات بموضوعية).
- حماية حقوق صغار المساهمين.
- تطوير الثقة العامة في إدارة البنك.
- تجنب المخاطر غير المحسوبة وحماية المودعين والاستقرار المالي.



المحور الثاني

قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية



■ تشكيل مجموعة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

■ مبادئ نظم وسياسة المكافآت وربطها بأداء البنك والمخاطر على المدى الطويل.

■ تعزيز معايير الإفصاح والشفافية.

■ تعزيز دور ومسئوليات الإدارة التنفيذية.

المحور الثاني

قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية

المحاور ذات الصلة بالرقابة الداخلية والقيم السلوكية:



المحور الثاني

قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية

تفعيل الحوكمة في المؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي

إصدار تعليمات
بشأن تعزيز
ضوابط العمل
الرقابي في
شركات
الصرافة

إصدار تعليمات
بشأن حوكمة
الرقابة الشرعية
في البنوك
الإسلامية عام
٢٠١٦

إصدار تعليمات
بشأن قواعد
ونظم الحوكمة
في شركات
التمويل عام
٢٠١٣

المحور الثاني

قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية

■ تطبيق الحوكمة في القطاعين الحكومي والخاص

- هناك ركائز أساسية مشتركة للحوكمة في كل من القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية بالرغم من الاختلاف في نطاق التطبيق.
- أهمية تطبيق الحوكمة في كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص نظراً لوجود ارتباط وتفاعل اقتصادي مشترك بين القطاعين.
- تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة في كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص يعتبر مسألة حاسمة لمتطلبات الإصلاح المالي والإداري.

دور الحوكمة في تفعيل أدوار الأجهزة الرقابية ومدى فعالية نظم الرقابة بالجهات الحكومية في تقليل الهدر في الإنفاق العام ومكافحة الفساد

المحور الثالث

جوانب وآليات الحوكمة في
بنك الكويت المركزي

المحور الثاني

قواعد ونظم الحوكمة في البنوك
الكويتية

المحور الأول

التعريف بالحوكمة وأهميتها في كل
من القطاع الخاص والقطاع
الحكومي

المحور الثالث

جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي

كذلك تشكل القوانين والنظم الحكومية الأخرى ذات الصلة بأعمال البنك المركزي أطر تنظيمية تحدد جوانب أخرى من الأعمال ذات الصلة بالحوكمة في بنك الكويت المركزي في مجال التدقيق والرقابة المالية والإفصاح.

تضمن قانون بنك الكويت المركزي، رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، الأحكام القانونية التي تشكّل المحاور الأساسية لحوكمة البنك المركزي، على أن يكملها ما يضعه مجلس إدارة البنك من لوائح وقواعد لتنظيم أعمال البنك.

المحور الثالث

جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي

التركيز على نظم الرقابة المالية والإدارية

حماية أصول البنك وممتلكاته

حماية المال العام

تعزيز الشفافية والنزاهة

أهم جوانب وآليات
العمل في بنك الكويت
المركزي في مجال
الحوكمة وتطبيقاتها

المحور الثالث: جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي

أهم المحاور ذات الصلة بموضوع الحوكمة في بنك الكويت المركزي

الإفصاح والشفافية	الجهات والمؤسسات الرقابية الأخرى	مكتب التدقيق الداخلي	نظم الرقابة الداخلية
الاستقرار النقدي والاستقرار المالي	حماية حقوق العملاء	تعزيز المنافسة وتحسين الأداء	منهجية وآلية اتخاذ القرارات

المحور الثالث: جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي

أهم المحاور ذات الصلة بموضوع الحوكمة في بنك الكويت المركزي

الإفصاح والشفافية	الجهات والمؤسسات الرقابية الأخرى	مكتب التدقيق الداخلي	نظم الرقابة الداخلية
الاستقرار النقدي والاستقرار المالي	حماية حقوق العملاء	تعزيز المنافسة وتحسين الأداء	منهجية وآلية اتخاذ القرارات

المحور الثالث: جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي

نظم الرقابة الداخلية

■ الهيكل التنظيمي للبنك:

- وجود هيكل تنظيمي يتم تحديثه من وقت لآخر في ضوء ما يطرأ من تطورات في أعمال البنك.
- يأخذ الهيكل التنظيمي بعين الاعتبار متطلبات تحديد المهام والمسؤوليات وخطوط الاتصال.

■ أدلة سياسات وإجراءات العمل:

- تأخذ هذه الأدلة والسياسات والإجراءات بالاعتبار الفصل في المهام والمسؤوليات.
- نظام العاملين في البنك: منظومة متكاملة تحدد معايير تعيين وتقييم وترقية الموظفين وتحدد واجباتهم ومسؤولياتهم.
- بطاقات وصف وظيفي تبين مسمى الوظيفة، وتبعيتها التنظيمية، والغرض العام لها، وخطوط الإشراف والتبعية، والصلاحيات المخولة لها، والجهات التي تتواصل معها، والمهام والمسؤوليات الأساسية التي تتولاها، والحد الأدنى لمتطلبات شغلها.
- أسس التعيين تستند إلى معيار كفاءة الموظف وأهليته لشغل المنصب.
- خطة شاملة للتدريب تتضمن التدريب العملي والنظري داخل وخارج البنك، والتدريب المهني لدى جهات معتمدة ومرموقة.

■ الإجراءات التأديبية لدى البنك المركزي:

- توفير الضمانات للموظف في مرحلتي التحقيق وتوقيع الجزاء.
- فصل نظام التأديب بين سلطة الإحالة للتحقيق ومجلس التأديب.
- يتم تشكيل مجلس التأديب بشكل حيادي والبعد عن تضارب المصالح.

المحور الثالث: جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي

أهم المحاور ذات الصلة بموضوع الحوكمة في بنك الكويت المركزي

الإفصاح والشفافية	الجهات والمؤسسات الرقابية الأخرى	مكتب التدقيق الداخلي	نظم الرقابة الداخلية
الاستقرار النقدي والاستقرار المالي	حماية حقوق العملاء	تعزيز المنافسة وتحسين الأداء	منهجية وآلية اتخاذ القرارات

المحور الثالث: جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي

مكتب التدقيق الداخلي

- أحد الركائز المهمة لنظم الرقابة الداخلية الفعالة.
- أنشئ منذ مباشرة بنك الكويت المركزي لأعماله في عام ١٩٦٩.
- تتوافر فيه جميع الشروط المطلوبة في التدقيق الداخلي للأجهزة الحكومية وفقاً للمعايير الدولية:
 - الاستقلالية التامة في الهيكل التنظيمي من حيث تبعيته لمجلس إدارة البنك.
 - ممارسة النشاط بموجب ميثاق عمل معتمد.
 - وصول غير مُقيّد لجميع سجلات البنك.
 - توافر موارد مالية تتناسب مع وظيفة التدقيق ومسؤولياتها.
 - أداء المهام بناءً على معايير تدقيق مهنية.
 - مدققين مؤهلين.
- ويتولى المكتب مهام أعمال التدقيق المالي والإداري لكافة عمليات البنك المركزي والتأكد من كفاءة الأنظمة الرقابية المتبعة، بالإضافة إلى التعاون مع مدققي ديوان المحاسبة.

المحور الثالث: جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي

أهم المحاور ذات الصلة بموضوع الحوكمة في بنك الكويت المركزي

الإفصاح والشفافية	الجهات والمؤسسات الرقابية الأخرى	مكتب التدقيق الداخلي	نظم الرقابة الداخلية
الاستقرار النقدي والاستقرار المالي	حماية حقوق العملاء	تعزيز المنافسة وتحسين الأداء	منهجية وآلية اتخاذ القرارات



المحور الثالث: جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي

الجهات والمؤسسات
الرقابية الأخرى

تخضع أعمال البنك لتدقيق جهات أخرى:

- جهاز المراقبين الماليين.
- ديوان المحاسبة.
- مراقبي الحسابات الخارجيين الذين يتم اختيارهم من قبل مجلس الوزراء (عدد ٢ من مكاتب التدقيق العالمية المعتمدة).

المحور الثالث: جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي

أهم المحاور ذات الصلة بموضوع الحوكمة في بنك الكويت المركزي

الإفصاح
والشفافية

الجهات
والمؤسسات
الرقابية الأخرى

مكتب التدقيق
الداخلي

نظم الرقابة
الداخلية

الاستقرار النقدي
والاستقرار المالي

حماية حقوق
العملاء

تعزيز المنافسة
وتحسين الأداء

منهجية وآلية
اتخاذ القرارات

المحور الثالث: جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي

الإفصاح والشفافية

- يُقدم البنك المركزي إلى وزير المالية ما يلي:
 - بيان شهري عن موجودات ومطلوبات البنك (ينشر في الجريدة الرسمية).
 - تقرير سنوي عن أعمال البنك وميزانيته وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية، وأهم تطورات السياسة النقدية والمؤشرات النقدية والمصرفية، وجهود بنك الكويت المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية (ينشر على الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي).
- يتم تقديم مذكرة إيضاحية للحساب الختامي إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي بمجلس الأمة تلخص أداء البنك.
- تقارير ونشرات إحصائية تصدر وتنشر على موقع بنك الكويت المركزي:
 - تقرير اقتصادي سنوي يشمل التطورات الاقتصادية والمالية والمصرفية.
 - تقرير سنوي حول "الاستقرار المالي".
 - نشره إحصائية نقدية شهرية وربع سنوية.
 - تصاريح صحفية.
- تزويد أعضاء بعثة صندوق النقد الدولي بالبيانات المطلوبة التي تمكنهم من إصدار التقارير التي تتضمن تحليلاً مفصلاً لأداء القطاع المصرفي والمالي والسياسات الرقابية والنقدية لبنك الكويت المركزي.



المحور الثالث: جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي

أهم المحاور ذات الصلة بموضوع الحوكمة في بنك الكويت المركزي

الإفصاح والشفافية	الجهات والمؤسسات الرقابية الأخرى	مكتب التدقيق الداخلي	نظم الرقابة الداخلية
الاستقرار النقدي والاستقرار المالي	حماية حقوق العملاء	تعزيز المنافسة وتحسين الأداء	منهجية وآلية اتخاذ القرارات

المحور الثالث: جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي

منهجية وآلية اتخاذ القرارات

- تتم على أسس ومبادئ مؤسسية.
- يتم توزيع المهام والاختصاصات على إدارات ومكاتب البنك المختلفة.
- يتم تنفيذ بعض الأعمال وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها من خلال لجان مختصة لهذا الغرض:
 - لجنة شؤون العاملين (وتشمل أعمالها النظر في ترقيات ومكافآت الموظفين)
 - لجنة البعثات والدورات التدريبية والإجازات الدراسية
 - لجنة الأمن والسلامة
 - لجنة اللوازم
 - لجنة الخطة والميزانية
 - لجنة تقنية وأمن المعلومات
 - لجنة الطوارئ

المحور الثالث: جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي

أهم المحاور ذات الصلة بموضوع الحوكمة في بنك الكويت المركزي

الإفصاح والشفافية	الجهات والمؤسسات الرقابية الأخرى	مكتب التدقيق الداخلي	نظم الرقابة الداخلية
الاستقرار النقدي والاستقرار المالي	حماية حقوق العملاء	تعزيز المنافسة وتحسين الأداء	منهجية وآلية اتخاذ القرارات



المحور الثالث: جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي

- تحسين البيئة التشغيلية للقطاع المصرفي التي تشجع المنافسة.
- توفير بيئة داعمة للنمو الاقتصادي.

تعزيز المنافسة
وتحسين الأداء

المحور الثالث: جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي

أهم المحاور ذات الصلة بموضوع الحوكمة في بنك الكويت المركزي

الإفصاح والشفافية	الجهات والمؤسسات الرقابية الأخرى	مكتب التدقيق الداخلي	نظم الرقابة الداخلية
الاستقرار النقدي والاستقرار المالي	حماية حقوق العملاء	تعزيز المنافسة وتحسين الأداء	منهجية وآلية اتخاذ القرارات

المحور الثالث: جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي

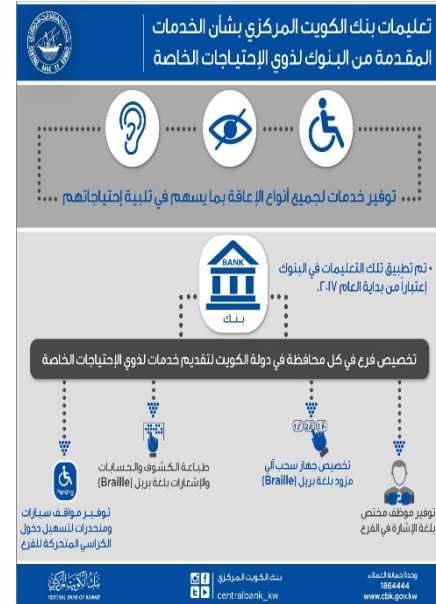
حماية حقوق العملاء

■ إنشاء وحدة لحماية العملاء:

- تلقي ودراسة الشكاوى والتظلمات المقدمة من المواطنين والمتعاملين مع الوحدات الخاضعة لرقابة البنك المركزي.
- الرد على استفسارات عملاء المؤسسات المالية من الأفراد وشرح آلية تطبيق التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

■ أصدر بنك الكويت المركزي في عام ٢٠١٥ دليلاً لحماية حقوق عملاء البنوك.

■ كما أصدر في عام ٢٠١٥ تعليمات خاصة بالخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك لذوي الاحتياجات الخاصة.



المحور الثالث: جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي

أهم المحاور ذات الصلة بموضوع الحوكمة في بنك الكويت المركزي

الإفصاح والشفافية	الجهات والمؤسسات الرقابية الأخرى	مكتب التدقيق الداخلي	نظم الرقابة الداخلية
الاستقرار النقدي والاستقرار المالي	حماية حقوق العملاء	تعزيز المنافسة وتحسين الأداء	منهجية وآلية اتخاذ القرارات

المحور الثالث: جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي

الاستقرار النقدي والاستقرار المالي

- رسم وتنفيذ السياسة النقدية على صعيدي سعر الفائدة وسعر الصرف بما يعزز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي وترسيخ بيئة مواتية للنمو الاقتصادي المستدام في إطار سياسة داعمة للنمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- الحرص على تحصين القطاع المصرفي وزيادة قدرته على مقاومة الصدمات والعمل في ظروف ضاغطة ومتابعة ذلك من خلال:
 - أدوات السياسة الرقابية الجزئية
 - أدوات سياسة التحوط الكلي
- استطاع القطاع المصرفي تجاوز آثار الأزمة المالية العالمية دون تطبيق خطط إنقاذ مالي من جانب الحكومة.
- أن السياسات الحصيفة لبنك الكويت المركزي قد عززت الثقة في إدارة الاقتصاد.

أن ما يطبقه البنك المركزي من سياسات في سبيل المحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي يشكل عصب الثقة في النظام المالي وفي الاقتصاد الكلي

ملخص وتوصيات

- في ضوء خاصية الاقتصاد الكويتي كإقتصاد أحادي المورد، والتطورات التي تشهدها أسواق النفط وآفاقها المستقبلية، نرى من الأهمية أن يكون تطبيق الحوكمة في القطاع الحكومي في إطار مواكبة السياسات الاقتصادية الموجهة نحو الاستخدام الأمثل للموارد المالية.
- تشكل حوكمة القطاع الحكومي أهمية خاصة في إطار سياسات الإصلاح المالي والاقتصادي وتطلعات الدولة نحو توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وإعطائه دور الريادة لتحقيق مساهمة فاعلة في عملية التنمية.
- تطلعات الدولة لإعطاء القطاع الخاص دور الريادة في النشاط الاقتصادي يؤكد أهمية التطبيق السليم لمعايير الحوكمة في القطاعين الحكومي والخاص.

ملخص وتوصيات

- أهمية الالتزام بالآليات الرقابية في المؤسسات والجهات الحكومية بما في ذلك تعزيز نظم الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي المستقل الذي يشكل أحد المحاور الأساسية لهذه الرقابة.
- نجاح الإصلاحات الإدارية يتطلب توافر الكفاءة في المسؤولين في إدارة مؤسسات الدولة.
- تنمية ثقافة الحوكمة في المجتمع كسلوك حضاري يؤكد على الالتزام بالقيم السلوكية ونزاهة المعاملات.



نتشجراً للحسن استماعهم